الخطوط الرئيسية للسياسة المقترحة للنهوض بانتاج الفاكهة *

مقدمة : الفاكهة من أهم مصـــادر التغذية ، لاحتوائها على المواد الغذائية ، كالسكريات والبروتينات والأملاح والأحماض والفيتامينات ، ولما لها من التأثير الطبيعى الميكانيكى المفيد فى جسم الإنسان . ومتوسط استهلاك الفرد فى مصر من الفاكهة لا يزال منخفضاً جداً إذا قيس بما يجب أن يستهلكه عادة ، أو إذا قيس بما يستهلكه الفرد فى الأقطار الأخرى ، فهو فى مصر يبلغ نحو عشرين كيلو جراما من الإنتاج المحلى فى السنة ، بينما يبلغ ٩٠ كيلو جراما فى الولايات المتحدة .

ولا يخفى أن التوسع فى زراعة الفاكهة سيكون له أثر بالغ فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، نظراً لتوزيع المحاصلات وعدم الاعتماد على محصول رئيسى واحد ، يجب ألا يقتصر هدف التوسع على توفر الاكتفاء الذاتى لمنع تسرب ملايين الجنيهات الى الخارج سنوياً ثمناً لما تستورده مصر من أنواع الفاكهة المختلفة ، بل يمتد إلى تصدير الكميات التى تزيد عن حاجة البلاد إلى الأقطار الأخرى ، لموازنة ميزاننا التجارى والانتفاع بالعملات الأجنبية خصوصاً وقد ثبت أن مصر تستطيع إنتاج أنواع كثيرة جيدة من الفاكهة التى تجد رواجا فى الأسواق الخارجية تمكنها من منافسة بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط فى تلك الأسواق بنجاح .

ولهذا درست اللجنة الموضوع من جميع نواحيه وركزته فى النقط الآتية :

أولا — الميزان الإنتاجى للفاكهة وأصنافها المزروعة الآن ومساحة كل صنف ، ومدى التوسع فى زراعته ، ثانياً — مناطق التركيز ، ثالثاً — وسائل تحسين الإنتاج ، رابعاً — التسويق والتصدير .

أولا — الميزان الإنتاجى للفاكهة وأصنافها :

استعرضت اللجنة الاحصاء الخاص بالمستورد من أصناف الفاكهة ومنتجاتها من الخارج عام ١٩٥١ فاتضح لها أن البلاد استوردت كميات كبيرة من الفاكهة المختلفة بلغت قيمتها ٣,٨٢٧,١٦٩ جنيهاً ، وأن المستورد زاد عن ذلك بكثير فى عام ١٩٥٢ والجدول الآتى يبين أنواع الفاكهة وكمياتها وقيمة ما استورد منها فى السنوات ٤٩ و٥٠ و١٩٥١ .

* من تقرير لجنة شكلت بوزارة الزراعة لدراسة الموضوع .

الأصناف	١٩٤٩		١٩٥٠		١٩٥١	
	القيمة بالجنيه	المقدار بالكيلو ج	القيمة بالجنيه	المقدار بالكيلو ج	القيمة بالجنيه	المقدار بالكيلو ج
عجوه	١٩٩,٠٠٩	٨,٤٤٥,٠٩٢	٣١٨,٥٠١	١٤,٢٦٥,٦٨١	٤٧٤,٩٤٢	١٩,٧٩٨,٥٢١
بلح	١٧٣	٢,٩٤٥	٣,٤٦٣	١٠٨,٣٢٣	٥٥٨	١٠,٤٤٦
موز	—	—	٢٢	٣٩	٥١	١,١١٩
جوز هند	٣٧,٢٨١	٩٣٩,٦٨١	٣٤,٥٠٩	٩٦٧,٩١٧	١٩,٦٦٥	٤٢٦,٠٣٩
بندق برازيلي	٧٨	٧٢٨	—	—	—	—
أناناس	٥٤	٢٩١	٧٠	٢٨٧	٨٠	١٣٤
برتقال	٩,٩٧٣	٢٦٨,٨٥١	٣,٨٢٤	١٢٠,٢٨٦	١٥٨,٣٠٨	٦,٣٠١,٠٩٠
يوسفي وليمون	٦,٩٠٠	١٧٨,٢٢٤	٧,٢٩٠	١٤٧,٥٨٢	٣,٢١٢	٨٢,٢٢٨
رمان	١٥,٦٧٤	٦٦٩,١٠٢	٢٧,٦٧٣	٩٩٨,٨١١	٥٢,٨٠٣	٢,٠٣٠,٧٩٤
تين فى عبوات	١٢٦,٥٩٢	٢,١٥٣,٨٧٣	١٠٢,٨٨٦	١,٥٣٢,٣١٤	١٣٧,٣٤١	١,٧٧٥,٦٧٣
عنب	٢٧	١٨٨	٨٩٩	١٠,٣٢٩	١٣٢,١٣٥	٣,٥٣٥,٥٢٣
زبيب	١٣٥,١٢٩	٢,٣١١,٤٢٧	١٥٥,٢٦٤	٢,١٣٩,٤٧٦	١٩٤,١٣٣	١,٠٩٠,٢٢٥
لوز	١٦٤,٢٠٠	١,٢٥٤,٧١٢	٢٠٦,٧٦٨	١,٣٣٥,٥٢٦	١٠٢,٠٤٩	١,٠٩٦,٤٥٩
بندق	١٨٦,٨٣٢	١,٧٤٥,٢٠٧	١٥٩,٤١٧	١,٢١٤,٦٢٤	١٦٧,٧٨١	٨٤٥,٠٨٩
جوز	١٢٠,٥٤٣	٧٤٥,٦٥٣	١٣٨,٦٨٢	١,١١١,٤٦٦	١١٧,٩٦٩	٩٠٣,٣٠٣
أبو فروه	٤٦,٣٧٥	٧٤١,٠٧٣	٩٢,٠٤٧	٢,٣٤٢,٢١١	٨٣,٢٧٢	١,٨٠٤,٥٢١
الفستق	١٨,٤٨٨	٤٤,٣٨٩	٩٢,٤٥٤	١٢٤,٨٥٦	٥٥,٣١٥	١٢٤,١٥٧
تفاح	٢٣١,١٩٨	١,٦٣٥,٢٠٩	٢٦٢,٢٠٧	١,٩٨٠,٦٩٧	٩٣٣,٦٧٨	٧,٢٩١,٦٥٤
كمثرى	٤,٧٢٤	٣٨,٢١٥	١١,٨٨٩	١٠٣,٠٥٢	٤٠,١٠٠	٣٨٥,٢٣٣
سفرجل	٩	٤٣	٥٤	٩٨٠	٢,٣٢٢	٢٤,٨٥١
مشمش وخوخ	٤,٢٣٩	٧٣,٧١١	٩,٦٧٤	٨٤,٩٤٤	٨٤,٥٥٦	٤٢١,٩٣٠
الكمثرى	١٢,٦٨٣	٧٧,٤٩١	١٦,٧٣٠	١٦٢,٨٥٨	٢٠,٥٣٨	١٩٣,١٥٠
برقوق	٢١,٠٩٧	٧٠١,٤٣٠	٢٣,١٤٥	٢٨٦,٨٩٧	١٠٣,١٢٣	١,٧٧٦,٥٢٢
فراولة	٢٢,٩٩٦	١٩٤,٨٣٥	١٩,٣٩٤	١٥٥,٥٧٩	٢٢,٣٩٦	١٧٤,٤٨٧
مشمش مجفف	٤٩,١٣٨	٤٠٦,٢٩٤	٣٥,٦٧٠	٢١٩,٤٤٩	٨١,٥٨٦	٤١٨,٧٤٦
قراصيا	١٨٣,٠٦٧	١,٤١٧,٣١٢	٢٧٠,٦٢١	٢,١٠٩,٧٥٧	٣٢٣,٨٩٩	٢,٧٨٨,٨٨٨
فاكهة لم تذكر	١٣٢,٠٤٦	١,١٧٢,٥٥٧	١٤١,٥٤٢	١,٢٤٨,٢٤٢	١٤٤,٦٤٧	١,٧٢٩,٨٧٩
زيتون	٢٠٥,٩٩٧	٣,٢٤٧,٥٣١	٧٦٠,٤٦٣	٤,١٣٧,٢٠١	٢٨٢,١٣١	٥,٢٠٢,٢١٨
زيت زيتون	٥٧,٣٢٣	٢٢٨,١٩٠	١١٢,٠٥٨	٥٣٥,٠٩٦	٨٨,٥٨٩	٣٣٠,٤٨٦
الجملة	١,٩٩١,٧٥٤	٢٨,١٤٤,٢٠٠	٢,٥٠٨,٢١٦	٣٧,٤٣٩,٤٨١	٣,٨٢٧,١٦٩	١٠,٥٥٣,٣٦٥

ورأت أن بعض هذه الأنواع يمكن إنتاجها بنجاح ، كالموالح والعنب والرمان والكمثرى والزيتون والبلح وغيرها ، فيستغنى عما يستورد منها سنوياً * ولهذا تزاد المساحات المزروعة فى الوقت الحاضر بهذه الأنواع بالقدر الذى يؤدى إلى :

١ — سد حاجة البلاد واكتفائها بمنتجاتها .

٢ — مقابلة الزيادة فى استهلاك الفاكهة لإقبال الأهالى عليها نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة ولتزايد عدد السكان بنسبة ٢ ١/٢ ٪ أى نصف مليون نسمة سنوياً .

٣ — العمل على تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية .

وقد رأت اللجنة ألا ترسم سياستها على أساس المستورد من الخارج ، لأن الاقتصار على ذلك معناه الوقوف عند حد الاكتفاء الذاتى للبلاد ، ولما كان المطلوب رسم سياسة بعيدة المدى ترمي إلى التحرر من تحكم المحصول الواحد فى كياننا الاقتصادى ومقابلة التقدم الاجتماعى والعمل على تصدير الفاكهة إلى الأسواق الخارجية ولا سيما إلى الجزء الجنوبى من الوادى والأقطار العربية والبلاد الأوربية فقد استقر رأى اللجنة على أن تدرس كل صنف من أصناف الفاكهة على حدة وتتخذ القرارات عما يجب إكثاره من كل نوع ، والمساحة اللازمة لذلك والمناطق التى يجب أن تركز فيها تلك الأنواع .

الموالح :

تبلغ المساحة الحالية للأشجار الحمضية نحو ٥٠ ألف فدان ، ومتوسط ماينالة الفرد من ثمارها فى السنة نحو ١٠ كيلوجرامات ، وترى اللجنة أن ترتفع بمستوى الفرد فى الاستهلاك السنوى إلى ٢٠ كيلو جراما مؤقتاً إلى أن تسمح الظروف بالاتساع إلى أبعد من ذلك ، وعلى هذا تلزم مضاعفة المساحة الحالية بجعلها مائة ألف فدان بغية رفع استهلاك الفرد إلى الحد المقترح .

* ليس استيراد الفاكهة لمجرد سد النقص فى الانتاج المحلى دائما هو أيضا نتيجة اختلاف مواعيد نضج الفاكهة فى البلاد المختلفة واختلاف اصنافها وجودتها ؟ المحرر

ونظراً إلى أنه لا يجب الوقوف عند حد الاكتفاء الذاتى ، بل يجب العمل على تصدير ثمار الفاكهة الحمضية خصوصاً البرتقال واليوسفى البلدى والجريب فروت وبخاصة فى شهرى اكتوبر ونوفمبر عندما تكون أسواق اوربا خالية تقريبا منها ، لأن محاصيل اسرائيل وأسبانيا و إيطاليا وشمال افريقيا لا تكون قد نضجت بعد ، وتكون محاصيل نصف الكرة الجنوبى كاستراليا وجنوب أفريقيا قد انتهى موسم إنتاجها فى حين أن ثمار تلك الأصناف تنضج فى مصر العليا فى هذين الشهرين ، فقد وجب أن تستغل هذه الميزة فى زيادة مساحة أخرى تخصص للتصدير، فقد ثبت أن من السهل إكثار الموالح بسرعة والحصول على الكميات المطلوبة منها فى وقت قصير . ويمكن تنفيذ هذا التوسع فى مدى عشر سنوات حسب ما تسمح به المساحات الممكنة زراعتها وتوفر الإمكانيات التى يتطلبها هذا التوسع .

العنب :

نظرا إلى أن متوسط استهلاك الفرد فى السنة من ثمار العنب الناتج محليا هو ثلاثة كيلو جرامات ، وأن هذه الكمية قليلة جدا وأن البلاد تستورد كمية كبيرة من الزبيب يمكن انتاجها من ثلاثة آلاف فدان فسترى اللجنة ان يرتفع استهلاك الفرد الى ٦ كيلو جرامات من العنب الطازج على الأقل ، وهذا يستلزم زراعة ٢٠ ألف فدان زيادة على المساحة الحالية فضلا عن الثلاثة آلاف فدان المطلوبة زراعتها لإنتاج الزبيب الذى سيزيد استهلاكه بزيادة عدد السكان وبارتفاع مستوى المعيشة ، فتكون المساحة المطلوبة لإنتاج الزبيب خمسة آلاف فدان على الأقل تضاف إلى ٢٠ ألف فدان المقترحة زيادتها للاستهلاك المحلى الطازج فيكون مجموع المساحة الحالية والمقترحة زيادتها ٤٥ ألف فدان . وبما أن العنب فى مصر ينضج مبكراً وبخاصة فى مصر العليا من بلدان حوض البحر الابيض المتوسط ، اذ ينضج البناتى ابتداء من أواخر يونيه

فى مصر الوسطى فيمكن تصديره الى أقطار أوربا المحتاجة لهذه الفاكهة فى تلك الفترة اذ يلقى رواجا وأسعارا مرتفعة دون مزاحمة تذكر فإن اللجنة ترى زيادة المساحة بقدر إمكانيات التنفيذ ، ومن السهل الحصول على ما يلزم من شجيرات فى وقت قصير لزيادة المساحات المزروعة منها الآن . ولا خوف مطلقا من زيادة المحصول عن حاجة البلاد، لأن تصدير الزائد الى السودان ميسور، وهو يحتاج الى كميات كبيرة جدا منه ويعتبر سوقا رائجة له . وتجفيف الباقى لعمله زبيبا للاستهلاك المحلى ممكن ، وتصديره اذا لزم الأمر كذلك ممكن ، هذا فضلا على تيسر عصره وبيعه عصيرا غير مخمر ، وهو شراب مقبول منعش لذيذ الطعم، مغذ .

الموز :

يبلغ استهلاك الفرد الآن من هذا الصنف ١ ١/٢ كيلوجراما فقط والمساحة المزروعة به حوالى ٨ آلاف فدان ، ولهذا ترى اللجنة العمل على مضاعفة المساحة الحالية من الموز والبلوغ بها إلى مساحة ١٦ الف فدان بشرط أن يعلن فتح باب التصدير من الآن كما تجب العناية بتصدير هذا المحصول إلى بعض الأسواق الخارجية ، لأن القطر المصرى يعتبر أكبر منتج للموز فى البحر الأبيض المتوسط ، ولا ينتظر أن يكون لها منافس فى التصدير إلى الشرق الأدنى وأوربا الشرقية ، مع العلم بأنه محصول لا يتلف بسرعة لو أحيط تصديره بقليل من العناية .

المانجو :

ترى اللجنة أن ثمار المانجو لا تزال بعيدة المنال للسواد الأعظم من السكان ، نظرا لارتفاع أسعارها ولعدم كفاية المزروع منها للاستهلاك المحلى ، إذ أن المساحة المزروعة منه الآن تبلغ نحو ٩ آلاف فدان ، ونصيب الفرد لا يزيد على ٣/٤ كيلوجرام فى السنة أى ثلاث ثمار تقريبا ، رغم ان هذه الفاكهة مرغوب فيها جدا لدى جميع الطبقات ، ولهذا يجب أن تزاد هذه المساحة حتى ينال الفرد كفايته منها ، على أن تكون الزيادة

مبدئيا فى حدود ١٠ آلاف فدان أى أن تصل المساحة الى ١٩٫٠٠٠ فدان ، ولما كانت المانجو من الفواكه التى يجب العمل على تصديرها لأسواق أوربا والبلاد الشرقية حيث ينتظر أن تلاقى رواجا فيها ، لما سبق أن لاقته الثمار المعروضة فى معارض انجلترا من استحسان ، ولما لمسه الجميع من إقبال الأجانب عليها فى مصر ، ونظرا إلى أن مصر تنتج أفخر أصناف المانجو إنتاجا تجاريا وتتفوق على أى قطر آخر فى هذا المضمار فإن اللجنة ترى وجوب العمل على زيادة المزروع منها ليس فقط لكفاية الاستهلاك المحلى، بل للتصدير أيضا . غير أن التوسع فى زراعة المانجو يحتاج إلى وقت طويل نسبيا نظرا الى أن موارد الطعم ووسائل الإكثار محدودة ، لأن نجاح إكثارها بواسطة العين ما زال محدودا ، كما أن الاكثار من البذور العديدة الأجنبية غير مرغوب فى اطلاقه ، ولهذا فإن الطريقة الأكبر شيوعا والأضمن عاقبة فى الإكثار الآن هى طريقة التطعيم باللصق، وهى طريقة محدودة أيضا إذ تتوقف على عدد الأمهات التى يمكن أخذ الطعم منها.

البلح :

ان المزروع من النخيل فى جميع أنحاء القطر بما فيه الثمانمائة ألف نخلة المنزرعة فى الواحات هو ٢٩٥٫٠٠٠ نخلة منها ١٠ ٪ من الذكور والباقى من الإناث، ويلاحظ أن جزءا كبيرا من النخيل ناتج من البذرة ومن أصناف قليلة الأهمية من الناحية التجارية . والقدر المذكور اذا كان مزروعا بحساب ٨٠ نخلة فى الفدان يشغل مساحة قدرها ٦٥ ألف فدان، والمفروض أن هذه المساحة تنتج ٥٠ ألف طن من البلح الطازج ويبلغ محصول البلح « السيوى » بالواحات ٦٧٥٠ طنا يرسل منها الى الوادى نحو أربعة آلاف طن والباقى يستهلك فى مواطنه . وتستورد البلاد ٢٠ ألف طن من العجوة والبلح ، وهذه تنتج من نحو ١٧ ألف فدان تكفى لاستهلاك البلاد على الوضع الحالى إلا أن عدد السكان فى ازدياد ، ومستوى المعيشة فى ارتفاع يجعلنا نحتاج إلى مساحات أكبر بكثير ، وان التوسع فى زراعة النخيل يتوقف على عدد الفسائل التى يمكن

الحصول عليها من الأمهات الممتازة والتى لا يمكن حصرها الآن ، لهذا تجب المبادرة بحصر الأصناف التى يرغب فى إكثارها للتوسع فى زراعتها وكذلك تحديد الأصناف الرديئة لاستئصال الفصائل النامية بجوارها للحد من انتشارها مع تعويض أصحابها بفسائل ممتازة ، كما أن التوسع في زراعة الفسائل الممتازة والعناية بها بحيث تكون فى متناول الزراع يحد من انتشار الأصناف الرديئة البذرية .

الزيتون :

استوردت مصر فى سنة ١٩٥١ الكميات الآتية من الزيتون وزيته :

٥٢٠٢ طن زيتون ، و ٣٣٠٤ أطنان من زيت الزيتون للأكل وصناعة الصابون . ولوقف هذا الوارد لا بد من زراعة مساحة قدرها نحو خمسة آلاف فدان بأشجار الزيتون. وترى اللجنة أنه لا يصح الاقتصار على زراعة ما يكفى للاستهلاك المحلى فى الوقت الحالى ، بل يجب أن تزاد المساحة مبدئيا إلى عشرة آلاف فدان تزرع فى مدى خمس سنوات حتى تمكن مقابلة الاستهلاك الذى سيرتفع نتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية .

الرمان :

نظرا الى ان البلاد تستورد أكثر من ألفى طن من الرمان فى السنة وتدفع ثمنا لها نحو ٥٣ ألف جنيه رغم نجاح زراعته فى البلاد وفى مختلف الأراضى فيجب أن تعمل على الإكثار من زراعته ، والمساحة اللازمة لوقف الوارد تبلغ نحو ٣٠٠ فدان تحسن زيادتها إلى ٥٠٠ فدان خصوصا بعد نجاح مقاومة دودة الثمار وحفار الساق .

الكمثرى :

تنجح بعض أصناف الكمثرى بمصر ، وهى فاكهة يقبل عليها المستهلك كثيرا ، وأجود الأصناف نجاحا لدينا هو صنف الليكونت ، وهو جيد نوعا ، لأنه لا يتساوى

فى جودته مع بعض أصناف الكمثرى التى تزرع بأوربا أو أمريكا، ولكن لا يزال هناك أمل فى نجاح زراعة تلك الأصناف ، وتبشر التجارب القائمة الآن بمصلحة البساتين بذلك ، واللجنة تقترح زيادة مساحة الكمثرى نحو ٢٠٠٠ فدان لتبلغ جملة المساحة نحو ٤٠٠٠ فدان .

أصناف أخرى:

تستورد مصر كميات كبيرة من الخوخ والمشمش والبرقوق طازجة أو محفوظة بالعلب أو مجففة، وتدفع فيها مبالغ طائلة، ويمكن انتاج بعضها بمصر، ولذا تنصح اللجنة بالتوسع فى زراعات هذه الأنواع واستمرار البحث عن إنتاج أصناف ممتازة منها والتغلب على الصعوبات الفنية التى تحول دون نجاحها النجاح المنشود .

التين :

تستورد مصر كميات كبيرة منه سنويا قيمتها نحو ١٣٫٧٣٤١ جنيها ، وهى من الصنف الأزميرلى العالمى الصالح للتجفيف والذى لا تنجح زراعته بمصر فى الوقت الحاضر لاحتياجه إلى حشرة ملقحة خاصة . وقد استوردت وزارة الزراعة أصنافا أخرى من التين تصلح للتجفيف دون الحاجة إلى تلقيح هذه الحشرة ، وعلى ذلك ترى اللجنة التوسع فى زراعة بعض تلك الأصناف لسد جزء من تلك الكميات الضخمة المستوردة .

الجوافة :

فاكهة شعبية مزروع منها بمصر نحو ٥٠٠٠ فدان ، وهى إلى الآن أغنى انواع الفاكهة احتواء لفيتامين C كما أنها صالحة للمنتجات الصناعية ، ولهذا تقترح اللجنة زيادة المساحة ٥٠٠٠ فدان أخرى من أصنافها الممتازة .

الخلاصة : ترى اللجنة أن المحاصيل الأساسية التى يجب الاهتمام بها فى الوقت الحالى لسد حاجة الاستهلاك وتصدير كميات منها هى :

الموالح ـ العنب ـ الموز ـ المانجو ـ البلح ـ الزيتون ـ فى مساحة لا تقل جملتها عن نحو ٢٥٠ ألف فدان كما هو مبين بالجدول الآتى :

الصنف	المساحة الحالية بالفدان	المساحة المطلوبة زراعتها	جملة المساحة مستقبلا
الموالح	٥٠٫٠٠٠	٥٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠
العنب	٢٠٫٠٠٠	٢٥٫٠٠٠	٤٥٫٠٠٠
الموز	٨٫٠٠٠	٨٫٠٠٠	١٦٫٠٠٠
المانجو	٩٫٠٠٠	١٠٫٠٠٠	١٩٫٠٠٠
الجوافة	٥٫٠٠٠	٥٫٠٠٠	١٠٫٠٠٠
	٩٢٫٠٠٠	٩٨٫٠٠٠	١٨٠٫٠٠٠
زيتون	٣٫٠٠٠	١٠٫٠٠٠	
نخيل	٦٥٫٠٠٠	هو كل ما تمكن زيادته فى الواحات سيوه والخارجة والداخلة بعد زيادة المياه	

ويظهر جلياً مما تقدم أن مصر تحتاج إلى مساحات كبيرة يلزم استغلالها لإنتاج الأنواع المختلفة من الفاكهة ، فضلا عما تلزم زيادته سنوياً منها لمقابلة الزيادة المستمرة فى عدد السكان ، ولما كانت جملة المساحة التى تقترح اللجنة زراعتها مضافة إلى المساحة الحالية هى ٩٨٫٠٠٠ فدان بخلاف الزيتون والنخيل فقد وجب أن تكون الزيادة السنوية من هذه الأصناف بمعدل عشرة آلاف فدان تقريباً فى السنة .

وإن أهم عقبة تقوم حائلا دون هذا التوسع السريع هى إيجاد الأرض اللازمة التى تتوافر فيها مياه الرى والشروط المناسبة لزراعة الفاكهة ، واللجنة لا تنصح بسن قانون لإجبار الملاك على زراعة الفاكهة بالوادى ، لأن زراعتها تحتاج إلى خبرة وعناية ومقدرة مالية لا تتوافر لدى الكثيرين من الزراع ، وهناك عقبة أخرى هى عدم توفر

رءوس الأموال اللازمة لهذا التوسع ، لهذا تلزم الاستعانة لتنفيذ ذلك بتوفير رءوس أموال قوية .

وترى اللجنة تشجيع الاتساع فى زراعة الفاكهة فى الأراضى الجديدة بالمناطق المختلفة من القطر التى تصلح لزراعة الأنواع المختلفة من الفاكهة حتى لا يكون هذا التوسع على حساب الحبوب أو المحاصيل الزراعية الأخرى ، ومن أجل ذلك تتقدم اللجنة بالاقتراح الآتى للجنة العليا للاصلاح الزراعى لكى تحقق ذلك وهو :

تراعى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى فى تطبيقها لقوانين الإصلاح الزراعى المحافظة على عدم تأثر الإنتاج الزراعى ، بل العمل على رفعه ، ومن الأمثلة التى توضح ذلك ماقامت به اللجنة بشأن إدارة مزارع القصب فى الأراضى المستولى عليها هذا العام حتى لا يتأثر إنتاج السكر فى القطر المصرى ، وكذلك ما روعى عند إصدار قوانين الإصلاح الزراعى من تشجيع الأفراد والهيئات على الاستمرار فى إصلاح الأراضى البور بصفة عامة ، وذلك باستثنائها وعدم انطباق قانون تحديد الملكية عليها إلا بعد خمس وعشرين سنة من تملكها .

ولما كانت زراعة الفاكهة تحتاج إلى خبرة خاصة فقد نص قانون تحديد الملكية على أن تعامل مزارع الفاكهة المستولى عليها عند توزيعها معاملة خاصة تختلف عن معاملة الأراضى الزراعية ، فقد رسم القانون أن يكون توزيع أراضى الجناين المستولى عليها على خريجى المعاهد الزراعية فى حدود عشرين فداناً محافظة على إنتاجها .

وتتقدم لجنة الفاكهة إلى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى باقتراح معاملة الأراضى البور التى يبدأ فى إصلاحها بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى والتى تزرع مستقبلا بأشجار الفاكهة معاملة خاصة عند تطبيق هذه القوانين تختلف عن معاملة الأراضى البور التى تصلح لاستغلالها بالمحاصيل الزراعية ، وذلك للأسباب التى ستبين فيما بعد .

الاقتراح :

أن يصرح للشركات المصرية والجمعيات التعاونية بأن تتملك أراضى بوراً يبدأ فى إصلاحها وزراعتها بأشجار الفاكهة ، على أن تعفى من شرط التملك لمدة الخمس والعشرين سنة التى نص عليها قانون تحديد الملكية ، على ألا ينطبق هذا إلا على الأراضى البور بعد صدور قوانين الإصلاح ، وألا تزيد حصة المساهم أو الشريك أو عضو الجمعية التعاونية عن مائة فدان من الفاكهة فى مجموع الهيئات التى سيشترك فيها .

وتنصح اللجنة بأن يطبق هذا الاقتراح أيضاً على الأفراد فى حدود المائة فدان فى حالة امتلاك الفرد للحد الأقصى الذى حدده قانون تحديد الملكية ، تشجيعاً لزيادة إنتاج الفاكهة على حساب الأراضى الجديدة المستصلحة .

الأسباب :

أولا — تحتاج البلاد إلى مساحات كبيرة من بساتين الفاكهة ، لرفع المستوى الغذائى للشعب ، والعمل على تصدير الكميات الزائدة عن الاستهلاك المحلى ، وإن تنويع الحاصلات الزراعية فى البلاد له فوائد عظيمة أهمها أنه يؤدى إلى جعل البلاد لا تعتمد اعتماداً كلياً على محصول واحد وهو القطن .

إننا نبحث ما يخص الفرد فى البلاد من بعض أنواع الفاكهة الأساسية التى تنتج محلياً يمكننا أن نكون فكرة صحيحة عما تحتاج إليه البلاد من التوسع فى زراعة الفاكهة ، فيخص الفرد فى السنة نحو ١٠ كيلو جرامات من جميع أصناف الموالح وثلاثة كيلو جرامات من العنب و ١/٢ كيلو من الموز .

ولا ننسى ما تجنيه البلاد اقتصادياً عندما تقوم بتصدير الكميات الزائدة عن الاستهلاك المحلى والانتفاع بموقعنا الجغرافى الممتاز، وما يمكننا إنتاجه من بعض أنواع الفاكهة التى تمتاز فى صفاتها عما ينتج فى كثير من الدول التى تقوم بتصديرها وأن

القطر المصرى يقوم باستيراد كميات كبيرة من الفاكهة الطازجة والمحفوظة والمجففة تبلغ قيمتها نحو ٤ ملايين جنيه يمكن الاستغناء عنها بالتوسع فى زراعة أشجار الفاكهة .

ثانياً — ان تشجيع التوسع فى زراعة أشجار الفاكهة فى الأراضى البور لا يكون له تأثير على الكميات التى تنتج من الحبوب أو المحاصيل الزراعية الأخرى بعكس ما يحدث إذا ما اتجه هذا التوسع إلى الأراضى الزراعية التى تجود فيها هذه المحاصيل فى الوقت الذى تستورد فيه مصر كميات كبيرة من الحبوب وتجتاح العالم أزمة فى الكميات الناتجة منها ، وتوجد بالواحات المصرية ، والمناطق الساحلية بالصحارى المجاورة للوادى أو البعيدة مثل شبه جزيرة سينا مساحات كبيرة تصلح لاستغلالها بزراعة أشجار الفاكهة ، وترى اللجنة التشجيع على استغلال مثل هذه المناطق فى إنتاج الفاكهة مع مراعاة الأنظمة الحديثة فى إنشائها وانتقاء الأنواع التى تجود فى كل منطقة وتصبح بالقطر مناطق متسعة منظمة لكل نوع من الأنواع تساعد على انتشار الصناعات الزراعية ، وتساعد على العمل فى تنظيم تصدير الكميات الزائدة على أسس صحيحة .

ثالثاً — إن إصلاح الأراضى البور لزراعتها بأشجار الفاكهة يحتاج إلى سنين أطول من إصلاحها واستغلالها بالمحاصيل الزراعية حتى تبلغ الأشجار دور الإنتاج لتعويض نفقات الإصلاح ونفقات إنشاء الجنائن والمبالغ التى تصرف فى السنين الأولى قبل إثمار الأشجار ، وتختلف السنون اللازمة حسب حالة الأرض وطبيعتها ونوع الفاكهة .

رابعاً — إن تنفيذ اقتراح اللجنة المقدم يعمل على تشجيع الشركات والأفراد على استغلال رءوس الأموال للعمل على إصلاح الأراضى البور واستغلالها فى إنتاج الفاكهة والانتفاع بخبرة المختصين والمنتجين الذين مارسوا هذا النوع من الاستغلال :

وإن ما تقترحه اللجنة هو معاملة الشركات والجمعيات والأفراد الذين يقومون

بهذا العمل معاملة الملكيات الزراعية التى تقوم عليها صناعات تعتمد اعتماداً مباشرا فى إنتاجها على ما ينتج من الأرض الزراعية التى تمتلكها ، فقد أعفيت هذه الملكيات من تطبيق قانون تحديد الملكية إطلاقا دون تحديد الملكية التى تخص الفرد سواء أكان مساهما أم قائما بعمل فردى .

والاقتراح المقدم يشجع على إنشاء مصانع الصناعات الزراعية و إقامة دور التعبئة المجهزة بالآلات الحديثة ، وانتشار ذلك فى هذه المناطق يمكن اعتباره من الصناعات التى تعتمد فى إنتاجها على محصول هذه المساحات من أشجار الفاكهة .

وقد رأت اللجنة تحديد مساحة مائة فدان كحد أعلا لكل فرد سواء أكان عضوا فى شركات أم جمعيات تعاونية أو يعمل منفردا ، وذلك حتى لا ينتشر نظام الإقطاع فى مثل هذه المناطق ، على أن تكون المساحة مغرية للهيئات والأفراد على القيام بهذا العمل ، ثم إن هذه المساحة سيتم تقسيمها طبيعياً عن طريق الميراث . وللجنة العليا للاصلاح الزراعى أن تضع الشروط والنظام الكفيل بعدم التلاعب فى التنفيذ .

وتحقيقا للأهداف المرجوة من تركيز زراعة الفاكهة وتنظيم زراعتها على النظم الحديثة فى المناطق المستعملة حديثاً للاستهلاك المحلى والتصدير، ترى اللجنة ان البلاد تحتاج إلى مساحات كبيرة من بساتين الفاكهة لسد حاجة سكانها عدا المساحات اللازمة زراعتها وتخصيصها للتصدير ، وقد رسمت اللجنة سياسة للتوسع فى زراعة الفاكهة فى العشر السنوات المقبلة ورأت أن المساحة اللازمة زراعتها هى التى سبق بيان إيضاحها بالجدول السابق .

و بتنفيذ هذه السياسة نتمكن ، بعد مرور هذه المدة ، من رفع مستوى التغذية برفع قدر ما يخص الفرد من الفاكهة خلاف التوسع اللازم لمقابلة الزيادة المستمرة فى عدد السكان ، وعدا المساحة اللازمة زراعتها للتصدير والاستغناء عن الكميات المستوردة مع القيام بتصدير الكميات التى تزيد عن الاستهلاك المحلى .

وينبغى أن نفكر فى الطريق الذى يمكننا من الوصول إلى أهدافنا بأسهل الطرق وأضمنها .

ومهما قمنا بالدعاية لتشجيع الزراع على زراعة الفاكهة فلن نتمكن من التوسع السريع خصوصاً بعد صدور قوانين تحديد الملكية ، مع العلم بأن زراعة الفاكهة فى أراضى الوادى ستكون على حساب ما ينتج من الحبوب والمحاصيل الزراعية الأخرى فى الوقت الذى تستورد فيه البلاد كميات كبيرة من الحبوب لسد النقص اللازم لتغطية الاستهلاك المحلى.

وترى اللجنة أن يوجه التوسع كما سبق ذكره إلى الأراضى التى سيشملها الإصلاح قريباً ، وإلى ما يوجد بالواحات المصرية والمناطق الساحلية بالصحارى المجاورة للوادى أو البعيدة كشبه جزيرة سيناء ومديريتى قنا والفيوم بما فيها من مساحات كبيرة تصلح لاستغلالها فى زراعة أشجار الفاكهة .

ولهذا تقترح اللجنة تكوين هيئة لدراسة هذه المناطق من النواحى الآتية :

١ — بحث نوع التربة لمعرفة مقدار صلاحيتها لزراعة أشجار الفاكهة ودراسة صفات التربة الطبيعية الكيماوية ونسبة مستوى الماء الأرضى .

٢ — تقدير المقننات المائية اللازمة كى تكون أساساً لتنفيذ مشروعات الرى.

٣ — تحديد أنواع الفاكهة التى تصلح لكل منطقة ووضع الأنظمة التى تكفل نجاحها وإنشاء المشاتل اللازمة فى كل منطقة .

٤ — تقسيم الأراضى إلى وحدات يسهل توزيعها فيما بعد مع تكوين الجمعيات التعاونية التى تقوم بتمويل الزراع والقيام بمقاومة الآفات .

٥ — تشجيع الشركات والأفراد وعمل التسهيلات اللازمة لإغرائهم على القيام بعمليات الإصلاح اللازمة وتقسيم الأرض وبيعها على أساس استغلالها لإنتاج أنواع الفاكهة التى يحددها الفنيون لكل منطقة .

ثانيا ـ مناطق تركيز أصناف الفاكهة :

لكى يزداد الإنتاج وتقل تكاليفه يجب تركيز زراعة أنواع الفاكهة فى مناطق معينة تجود فيها ، وبخاصة فى المناطق التى ستستصلح حديثاً، وتقترح اللجنة أن يكون تركيز أنواع وأصناف الفاكهة على النحو الآتى :

الموالح :

تركز زراعة الموالح فى الوجه البحرى بمديريتى المنوفية والقليوبية بوجه خاص ، وبالوجه القبلى بوجه عام للأسباب الآتية :

١ — مد موسم الاستهلاك المحلى لأسواق القاهرة والاسكندرية وعواصم الأقاليم والسودان شهرا على الأقل .

٢ — جودة صفات الثمار الناتجة فى مصر العليا عما فى الوجه البحرى ومصر الوسطى وصلاحية الجزء الأكبر منها للتصدير بما لا يقل عن ٨٠ ٪ فى حين أن هذه النسبة لا تزيد فى أحسن الظروف عن ٥٠ ٪ فى الوجه البحرى ومصر الوسطى.

٣ — تقل مصاريف الإنتاج فى مصر العليا للأشجار الحمضية نظرا لقلة إصابتها بالحشرة القشرية السوداء فى تلك المنطقة ، وقلة إصابتها بالآفات الأخرى التى ما زال انتشارها هناك محدودا إلى الآن مما يوفر نفقات المقاومة وهى أكبر بنود المصروفات فى زراعة الموالح .

ويمكن تنفيذ هذا التوسع فى مدى عشر سنوات حسب ما تسمح به المساحات الممكنة زراعتها .

وتخصص الأصناف الآتية بالوجه البحرى :

أبو سرة ، السكرى ، الخليلى الأبيض ، البلدى ، الفالنشيا ، الأحمر بدمه .

وتخصص الأصناف الآتية للزراعة بمصر العليا :

البلدى ، والبلدى البذرة ، والفالنشيا ، وأبو سرة حتى مصر الوسطى ، ويزرع اليوسفى بالوجهين البحرى والقبلى عدا مديرية أسوان .

أما الليمون المالح فيزرع فى جميع أنحاء القطر و بخاصة فى الفيوم . وتقترح اللجنة التوسع فى زراعة الليمون الإيضالية العديم البذور فى الوجه البحرى فقط لسد حاجة البلاد فى الفترة التى يقل فيها محصول الليمون المالح ، و إذا دعت الحال إلى التوسع فى زراعة الليمون الهندى « جريب فروت » لغرض التصدير فتمكن زراعته فى مصر العليا لأن صفاته تكون ممتازة وجذابة .

وتود اللجنة توجيه الاهتمام بصفة خاصة إلى إكثار الأنواع والأصناف الآتية بالوجه القبلى لغرض التصدير للخارج ، وهى :

البرتقال البلدى البذرة المنتخب — البرتقال البلدى القليل البذور — البرتقال الخليلى الأبيض « على ألا يتعدى جنوب مديرية أسيوط » ، واليوسفى البلدى فيما عدا اسوان ، والجريب فروت ، وتركز زراعة الليمون الحلو بالواحات و بالوجه القبلى بوجه خاص .

العنب :

ترى اللجنة أن يكون التوسع فى مساحاته للتصدير وعمل الزبيب من صنف البناتى فى المناطق الصحراوية والفيوم ومركز الصف والمناطق المجاورة لحجر الجبل والمطرية ، وهى المناطق التى ينضج فيها العنب البناتى فى موعد مبكر جداً عن باقى مناطق القطر ، و بذلك تكون هناك فرصة أوسع للتصدير الى الأسواق الأوربية قبل أن تزدحم بالناتج من مناطقها المختلفة أو بالوارد لها من بلاد أخرى .

أما المناطق المرغوبة زراعتها لزيادة المساحات من العنب للاستهلاك المحلى والأصناف التى تكثر فيها :

١ — مديرية البحيرة ، خصوصاً منطقة النوبارية ، وتزرع بأصناف البناتى والإيضاليا ، والروزاكى ، والروجينا ، والروبى الأحمر .

٢ — الوجه القبلى : ويزرع بأصناف البناتى ، والرومى الأحمر ، والأبيض ، والأسود ، والغريبى .

٣ — الفيوم : وتزرع بالبناتى والفيومى .

المـوز :

تركز زراعته فى المناطق الساحلية حول الاسكندرية وعلى شواطىء النيل وفى الجزائر وحيث توجد الأرض الطميية بالوجهين البحرى والقبلى ، ويقتصر التركيز على صنفى الهندى والمغربى .

المانجو :

تركز المانجو فى الجهات الآتية :

١ — مصر العليا ابتداء من أسيوط ، لإطالة موسم الاستهلاك المحلى نظرا لتبكير موسم النضج فى تلك المنطقة عنها فى المناطق الشمالية بنحو شهر ، فضلا عن أن المانجو قليلة التأثر بالصقيع فى تلك المناطق .

٢ — فى المناطق الصحراوية حول الدلتا كالأراضى المزمع إصلاحها فى مديريات الشرقية والبحيرة والجيزة ، أما الأصناف الأخرى فترى اللجنة الاقتصار على أقل عدد ممكن كالتيمور ، والبيرى ، والهندى بسنارة ، والزبدة ، وعويس ، وتخصص مساحات من صنف المبروكة للصناعات الزراعية والتصدير .

البلح :

تركز زراعته فى المناطق الآتية : ومن الأصناف الواردة أمام كل منطقة وهى :

١ — مديرية أسوان ، للأصناف الجافة وهى : الأبريمى والبرتموده وغيرهما .

٢ — الواحات ومصر العليا : السيوى « الصعيدى »

٣ — الجيزة ومديرية الفيوم : الأمهات والحيانى .

٤ — الشرقية : العامرى والحيانى .

٥ — رشيد . ادكو . البحيرة . شمال الدقهلية : الزغاول ، السمانى ، والحيانى .

ولما كان صنف السيوى منتشرا بالواحات وكان نقل الفسائل منها إلى داخلية البلاد يعرضها لكثير من التلف فلا تنجح زراعتها إلا بنسبة قليلة فترى اللجنة أن تزرع فسائل السيوى الناتجة من نخل الواحات بالواحات نفسها وبشرط أن تتخذ الاجراءات الآتية :

١ — زيادة كميات المياه بالواحات بتفجير عيون جديدة بأسرع مايمكن .

٢ — تمليك الأهالى للأراضى فى الواحات بشرط غرسها بالنخيل

٣ — ضرورة تمهيد الطريق للواحة البحرية حيث ينضج أفخر بلح صعيدى يمكن أن تستفيد منه البلاد فضلا عن تصديره .

الزيتون :

تركز زراعة الزيتون وتكثر الأصناف الآتية :

١ — الواحات : الحامض والوطيقن، وهما الصنفان الأصليان المنزرعان بالواحات.

٢ — المناطق الساحلية : أصناف الزيت .

٣ — البحيرة والفيوم : أصناف التخليل والزيت .

والأصناف هى :

أصناف الزيت : الشملالى والفرنتويو

أصناف للزيت وللتخليل : مشن . منزللو . حامض . وطيقن .

أصناف التخليل فقط : سفلانو ، باسّودى اسبانى ، تفاحى ، عجيزى شامى ، عجيزى عقص .

الرمان :

١ — يركز فى الوجه القبلى من الأصناف : المنفلوطى ، الحجازى ، ناب الجمل ، الطايفى .

٢ — فى مناطق الوجه البحرى من الصنفين : الوردى ، والعر

الكمثرى :

تركز فى مديريات الوجه البحرى خصوصا مديرية البحيرة من صنف الليكونت وغيره من الأصناف التى تجد وتنتشر بواسطة وزارة الزراعة .

البرقوق :

يركز فى مديريات الوجه البحرى ومديريتى الجيزة وبنى سويف وبخاصة فى الأراضى الخفيفة والأصناف هى : اليابانى ، والبنونى ، والسبيرياتك .

المشمش :

يركز فى مديريات : القليوبية ، والفيوم ، ومصر الوسطى ، وحول مدينة السويس والأصناف هى : منتخب العمار ، والحموى .

الخوخ :

يركز فى مديريات الوجه البحرى ومصر الوسطى فى الصفراء ، والصفراء الخفيفة وتقتصر على الميت غمر واللوتشو فى الوقت الحاضر .

اللوز :

يركز قرب ساحل البحر غربى الإسكندرية والأرض المماثلة بمديرية البحيرة ، ومن أهم العقبات التى تقف فى سبيل انتشاره بالوادى إصابة جذوره بالديدان الثعبانية .

التين :

يركز فى مديرية الفيوم والوجه القبلى بصفة عامة ، وعلى الساحل الشمالى من غرب الإسكندرية الى مرسى مطروح وداخلية مديرية البحيرة ، وأهم أصنافه هى :

التين السلطانى بنسبة أكبر ، والكمثرى بنسبة أقل ، ثم صنف اللفكارا ويستهلك فى الأكل الطازج والتجفيف من ساحل البحر الأبيض إلى مديرية أسيوط ، ثم أبيض أسوان لمديريتى قنا وأسوان .

فواكه جديدة :

اتضح نجاح بضعة أنواع من الفاكهة تجاريا ، وترى اللجنة العمل على تعميمها إتماما لسياسة التوسع فى زراعة الفاكهة والأنواع المقترحة هى:

١ — الكاكى : ويركز فى الوجه البحرى ومصر الوسطى ، وأصنافه هى :

هياكوم . تيبرز « لحمها غير قابض » أرموند، نانى ناش ، هاشيا «لحمها قابض »

٢ — الزبدية : ثمرة دهنية عالية القيمة الغذائية ، تركز فى الوجه البحرى ومصر الوسطى ، وأصنافها هى :

ديوك « مبكر» وفيورت « متأخر» ويمكن بزراعتها ايجاد موسم يمتد ستة أشهر « يوليه ـ يناير » .

٢ — الباباظ : ثمرة اقتصادية عالية القيمة الغذائية ويمكن استغلالها صناعيا أيضا فى إنتاج مادة البيبسين الهاضمة ، ويزرع فى جميع انحاء القطر الدافئة وبخاصة فى الوجه القبلى ، وأصنافه هى :

فيوشيلد ، سولو ، سيلان احمر ، برازيلى ، سنغافورى .

٤ — البيكان : ويمكن أن يحل محل الجوز الذى لم تنجح زراعته تماما فى مصر حتى الآن ، كما يمكن اعتبار اشجاره كأشجار خشبية أيضا، ويزرع بنجاح فى الأراضى الصفراء الخفيفة وعلى حواف الترع والمصارف .

ثالثا — وسائل تحسين الانتاج :

تتخذ لذلك وجهتان :

(ا) تحسين وسائل الإنتاج الحالى .

(ب) تحسين وسائل الإنتاج فى المستقبل .

١ — تحسين وسائل الإنتاج الحالى :

أولا — مقاومة الآفات :

انتشرت الأمراض والآفات فى السنين الاخيرة انتشارا كبيرا ، وأثرت تأثيراً

سيئا فى الانتاج لدرجة أن أصبحت زراعة بعض انواع الفاكهة مهددة بالفناء . ولو تيسرت المقاومة المجدية لتضاعف الإنتاج وزاد الاقبال والتوسع فى زراعة الفاكهة ، ولهذا تعتبر مقاومة الآفات والأمراض أهم نقطة فى تحسين إنتاج الفاكهة ، ويجب أن توجه اليها أكبر عناية ، وتقترح اللجنة لذلك المقترحات الآتية :

أولا — اتخاذ طرق تكفل خفض تكاليف المقاومة ، ويكون ذلك بعدة وسائل منها :

(ا) توفير الكيماويات بأسعار مخفضة معقولة .

(ب) توفير الأدوات كالرشاشات والعفارات ونحوها بأسعار سهلة ، إذ أن ارتفاع أثمانها فى الوقت الحاضر يحد من تعميم استعمالها ، وحبذا لو قامت الحكومة باستيراد الأصلح منها وتوزيعه على الزراع بأثمان تكاليفها مقسطة أو تكل ذلك إلى شركة تؤسس لهذا الغرض تحت إشرافها .

(ج) العمل على توفير الفنيين الذين يقومون بإرشاد الزراع إلى طرق استعمال وتحضير الكيماويات والآلات وصيانتها وإصلاحها ، وتحديد مواعيد مقاومة الآفات المختلفة حتى تكون تلك المقاومة فعالة .

(د) بما أنه ليس فى استطاعة الوزارة أن تقاوم جميع الآفات فى القطر كله فى الأوقات المناسبة وبالأسعار المعتدلة ، فإن من ألزم ما يلزم فى الوقت الحاضر العمل على تشجيع الشركات القوية على القيام بعمليات المقاومة على أن يكون ذلك تحت إشراف الحكومة التام حماية للمزارعين من الاستغلال ، ويمكن أن يتم ذلك تدريجياً حتى تكون المقاومة فى النهاية فى أيدى شركات قوية يقوم بينها التنافس فى سبيل خدمة المنتجين فتقل بذلك تكاليف المقاومة إلى أدنى حد .

(هـ) متابعة دراسة المقاومة البيولوجية إلى أقصى حد إذا أمكن ذلك ، لأنها أقل الطرق نفقات .

٢ — إن من أكبر العوامل فى انتشار الأمراض والآفات معالجتها معالجة جزئية أو على فترات طويلة فلا تلبث أن تنتشر من بساتين غير معالجة أو معالجة إلى البساتين التى تم علاجها فتضيع بذلك الفائدة ، وتزداد نفقات المعالجة والإنتاج كما هو ملاحظ فى الوقت الراهن ، ولهذا تقترح اللجنة أن تكون فى وقت واحد وفى جهة واحدة بحيث تكون شاملة وإجبارية .

٣ — مراجعة قانون الحجر الزراعى الحالى لتعديله بحيث يكون حديثاً ، وبحيث يمكن بتطبيقه منع تسرب الحشرات والآفات الخطيرة الموجودة بالخارج إلى القطر المصرى مهما كانت الظروف والأحوال ، والعمل على سن قانون للحجر الزراعى الداخلى يمكن بمقتضاه عدم نقل العدوى من مناطق مصابة إلى مناطق سليمة أو من مناطق لم تعالج إلى أخرى تم علاجها وتطهيرها فعلا .

٤ — التوسع فى أبحاث المبيدات الحشرية الحديثة خصوصاً ما نجح منها بالخارج والعمل على تطبيق استعمالها بمصر ، ويكون ذلك بإنشاء فرع كبير للتفرغ لدراسة وتجربة المبيدات الحشرية وللتوصية بما يصلح منها تحت ظروفنا الخاصة .

ثانياً — خفض تكاليف الإنتاج :

إن من أهم العوامل التى تسبب عدم التوسع فى انتشار الفاكهة زيادة مصاريف الإنتاج زيادة كبيرة وبخاصة فى السنين الأخيرة ، إذ لوحظ أن بعض الزراع يقلعون أشجار حدائقهم لهذا السبب ، ولا بد من معالجة ذلك باتخاذ إجراءات عاجلة لخفض تكاليف الإنتاج خفضاً محسوساً بالطرق المقترحة الآتية ، فضلا عما سبق ذكره فى مقاومة الآفات :

أولا : خفض أثمان الأسمدة الكيماوية ، وذلك بواسطة :

(١) الاتصال بالشركات المستوردة لها من الخارج للعمل على خفض أثمانها بقدر المستطاع أو إلى حد أدنى .

(٢) خفض الرسوم الجركية إلى أدنى حد على الوارد من الأسمدة أيًا كان نوعها .

(٣) خفض ضريبة الإنتاج على الأسمدة المحلية العضوية منها أو الكيماوية .

(٤) الاتصال بالهيئات المنتجة للأسمدة العضوية ، كالبودرت وغيرها لخفض أسعارها إلى الحد المستطاع .

(٥) العمل على توفير العلف بأنواعه وخفض أسعاره ، فتزداد بذلك تربية الحيوان ، ويزداد السماد العضوى الرخيص تبعاً لذلك .

وهنا تشير اللجنة بوجه خاص إلى عدم تصدير الكسب ، لأن تصديره يضيع جزءاً كبيراً من أزوت التربة التى أنتجته وغيره من العناصر الغذائية المعدنية ويتسرب إلى الخارج ، فضلا عما يذهب معه من المادة العضوية المخصبة للأرض ، والمفيدة للنبات ، وفضلا عما تمكن الإفادة منه فى تربية الحيوان بزيادة إنتاج اللحم واللبن مع ما ينتج منها من أسمدة بلدية وفيرة ، مع العمل على خفض سعره حتى يتناسب مع سعر البذرة .

(٦) الاستعانة بالنظام التعاونى لتحقيق هذا الخفض .

ثانياً — إدخال وتعميم استعمال الآلات الحديثة من رى وعزيق وتسميد وخلافها بما يلائم الظروف المصرية مع توفير قطع الغيار لهذه الآلات ومراقبة أسعارها.

وترى اللجنة الاتصال بوكلاء الشركات الصناعية الكبرى بالقطر المصرى لدراسة الظروف السائدة فى بساتين الفاكهة المصرية والوقوف على ما تتطلبه العمليات الزراعية المختلفة بالضبط، وتوصية شركاتهم بتصميم الآلات المطلوبة وفق حاجات تلك العمليات أو تعديل الموجود منها بحيث يتمشى مع تلك الحاجات .

وتقترح اللجنة إنشاء فرع لقسم الهندسة الميكانيكية تكون مهمته دراسة واختبار الآلات الزراعية المستوردة منها والمحلية ، وتقرير صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للعمل فى البيئة المصرية ، والنصح بما يجب استعماله منها كما هو أو بعد تجديده حسب ما يتناسب مع ظروفنا .

ثالثاً — الاستعانة بالكيماويات فى إبادة الحشائش بعد أن ثبتت فائدتها العملية فى البلاد التى تستعملها الآن سيما أن الحشائش من أهم ما يستنفد جهد المزارع وجزءا كبيراً من تكاليف الإنتاج يقدر بنحو ٣٠ ٪ منها .

وتقترح اللجنة إنشاء فرع خاص لدراسة مبيدات الحشائس بمصلحة البساتين يتولى دراسة طرق الإبادة التى تتناسب والحشائش الخاصة بالمصلحة ، أو بمعنى أن تقوم كل مصلحة بدراسة الحشائش الخاصة بمحاصيلها تسهيلا للعمل ولسرعة الوصول إلى نتائج حاسمة .

رابعاً — متابعة العمل على التوسع فى تغيير أشجار الأصناف الرديئة القليلة الإنتاج الموجودة الآن بتطعيمها بأخرى ممتازة وأكثر إنتاجا وغلة ، وتجب معاونة وتشجيع أصحاب أمثال تلك الأشجار على تغييرها بكل الوسائل الممكنة .

خامساً — التوسع فى إنشاء الطرق وتحسين الحالية منها ، فان فى ذلك ما يساعد على خفض تكاليف النقل وعلى سهولته فتهبط تكاليف الإنتاج تبعاً لذلك .

سادساً — نشر المعلومات المفيدة عن العناية بالبساتين وخدمتها بالطرق المقترحة ، ويكون ذلك عن طريق الإرشاد الصحيح و بمختلف الطرق الممكنة .

(ج) تحسين وسائل الصرف :

لابد من عمل سريع لتحسين وسائل الصرف خصوصاً فى الأراضى الواطئة بالمناطق المركزة فيها بعض أنواع الفاكهة ، على أن تعطى مناطق حدائق الفاكهة الأولوية فى سياسة تحسين وسائل الصرف القائمة بها ، وألا يقوم مشروع للرى بمناطق الفاكهة مستقبلا إلا إذا لازمه مشروع للصرف يكمله ، وترى اللجنة ألا يزيد مستوى منسوب الماء الأرضى وقت الفيضان عن ١٢٠ سم من سطح الأرض ، و يترك هذا الأمر بطبيعة الحالة لوزارة الأشغال لاختصاصها فى هذه الناحية .

(د) تنظيم وتقوية الإرشاد الفنى :

إن الإرشاد الفنى هو حجر الزاوية فى تحسين الإنتاج ، إذ أنه ينقل نتائج

الأبحاث العلمية مبسطة إلى المزارع فى حقله فيفيد منها مباشرة ، ولهذا يجب رفع مستوى الإرشاد إلى أعلى حد ممكن ، وكلما ارتفع ذلك المستوى زاد أثره ، ويكون ذلك برفع المستوى الفنى والثقافى للمرشدين أنفسهم ، ولتحقيق ذلك يتبع علاجان ، أحدهما خاص بالوضع الحالى ، والآخر خاص بالمستقبل .

علاج الوضع الحالى :

أولا — دراسة حال كل موظف بالإرشاد الآن ، وانتقاء الأكفاء منهم ، لتوزيعهم على المناطق الهامة لإنتاج الفاكهة بحيث تكون دائرة عمل كل منهم فى حدود طاقته .

ثانياً — استدعاؤهم من آن لآخر للمركز الرئيسى للارشاد و إلقاء المحاضرات عليهم وتزويدهم بأحدث المعلومات العلمية وتوجيههم الوجهات الصحيحة .

ثالثاً — تزويدهم بالنشرات الفنية وغيرها مما يحضره و يختصره له قسم الإرشاد من آن لآخر حتى يكونوا واقفين على أحدث المعلومات .

رابعاً — يستعان بالمختصين من كافة فروع الفاكهة ليصطحبوهم فى مرورهم فى المواسم المختلفة على بساتين المنطقة لتوجيههم وشرح الحالات الخاصة الدقيقة لهم وزيادة معلوماتهم .

خامساً — ضرورة تسهيل وسائل الانتقال لهم حتى يستطيعوا تأدية واجبهم على الوجه الأكمل .

سادساً — وضع طائفة كافية من النشرات الفنية العلمية بكل تفتيش أو وحدة زراعية تكون تحت تصرف المرشدين الذين يتولون توزيعها وشرح ما فيها للزراع .

علاج المستقبل :

فضلا عما جاء فى علاج الوضع الحالى ننصح باتباع ما يأتى :

١ — العمل على تخريج مرشدين مختصين من الناحيتين العلمية والعملية ، على أن

يكونوا أكثر اتجاهاً إلى الناحية العلمية ، وهؤلاء يدربون بمحطات تجارب مصلحة البساتين وغيرها على أنواع معينة من الفاكهة ليوضعوا فيما بعد بالمناطق التى تغلب فيها زراعة الأنواع التى تخصصوا فيها . ويجب أن يكونوا من خريجى المعاهد الزراعية المتوسطة على الأقل .

٢ — العمل على تخريج وتدريب مرشدين عموميين ملمين بكل نواحى البستنة بوجه عام، مثقفين ثقافة علمية وعملية واسعة ، وهؤلاء يدربون أيضاً بمحطات تجارب مصلحة البساتين تحت إشراف قسم الإرشاد تدريباً وافياً لمدة كافية ويكونون من ذوى المؤهلات العالية .

٣ — يسمح للمرشدين بالاتصال المباشر بالفنيين المختصين فى الأبحاث لدراسة بعض المسائل الخاصة بمحصولات البساتين .

٤ — لكى يكون عمل المرشدين مثمراً وسهلا لابد أن يتوافر عدد كبير من البستانيين المهرة المدربين لتنفيذ إرشاداتهم وتعليماتهم ، وعلى ذلك تنصح اللجنة بالتوسع فى تخريج طائفة كافية منهم سواء أكانوا من مصلحة البساتين أم من المعاهد الزراعية الأخرى وتمرينهم المرانة العلمية الكافية وفق برنامج موحد يوضع خصيصاً لهذا الغرض حتى يكونوا فى مستوى واحد .

(ب) وسائل تحسين الإنتاج فى المستقبل :

إن من أهم عوامل زيادته وتقليل تكاليفه هو تركيز زراعة أنواع الفاكهة فى مناطق معينة تجود به ، وقد سبق تفصيل ذلك فى سياسة التركيز السابق اقتراحه .

أولا — ولكى يزداد الإنتاج أيضاً يجب أن نعطى الوحدة المنتجة ، وهى الشجرة ، أقصى محصول ، فلا تزرع إلا الأشجار المنتخبة ذات الإنتاج العالى ، وفى المناطق التى تجود بها ، والتربة الصالحة ، ويكون ذلك بالطريقة الآتية :

(ا) تتوسع مصلحة البساتين فى إعداد أشجار أمهات منتخبة من ناحية سلامتها

من الأمراض ووفرة محصولها وجودة صنفها وغرسها فى مزارع خاصة بذلك للاكثار منها فى مشـــاتلها أو للتوزيع منها على أصحاب المشاتل الأهلية الصغيرة .

(ب) يتحتم على أصحاب المشاتل الاهلية الكبيره « خمسة أفدنة فأكثر » ان يغرسوا بمشاتلهم اشجار امهات من التى توزعها وزارة الزراعة على أن تكون مصحوبة بشهادة تثبت ذلك ، كما يجب فحص ما يوجد لدى تلك المشاتل الآن و إعطاء شهادة بما يثبت صلاحيته منها وإعدام غير الصالح .

(ج) الزام المشاتل الاهلية باكثار واستعمال الاصول التى تحتمها وزارة الزراعة .

ثانيا ـ تشجيع مصانع الصناعات الزراعية الحالية بل العمل على إنشاء أخرى جديدة اذا اقتضى الحال فى مناطق التركيز، فان ذلك مما يمهد الطريق للتوسع فى زراعة الفاكهة ، و يعمل على توزيع الإنتاج والاستهلاك وعلى تنظيم تجارة الفاكهة .

رابعا — التصدير والتسويق

التصـــدير :

التصدير : ان التوسع فى تصـدير الفاكهة يعود على البلاد بفوائد جمة يمكن تلخيصها فيما يأتى .

١ ـ موازنة ميزاننا التجارى والانتفاع بالعملات الاجنبية فى استيراد ما تحتاج اليه البلاد من الخارج .

٢ ـ تشجيع التوسع فى زراعة محاصيل مختلفة دون الاقتصار على القطن ، وفى ذلك أثر بليغ على الاقتصاد القومى :

٣ ـ العمل على موازنة اسعار الفاكهة بالسوق المحلى خصوصاً إذا اتبعت السياسة السريعة للتوسع فى إنتاجها، فاذا كان هذا التوسع بدرجة أسرع من الزيادة فى استهلاك

الفاكهة محليا الناتجة من ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان كان التصدير هو صمام الامن لموازنة الاسعار فلا تهبط الاسعار المحلية بدرجة لا تعوض منتجى الفاكهة نفقاتهم الباهظة .

٤ ـ ايجاد ابواب كثيرة لتشغيل كثير من العمال والموظفين، فضلا عما لذلك من الأثر الكبير فى الرواج الداخلى وتشغيل كثير من رءوس الاموال .

ترى اللجنة العمل على تذليل الصعوبات التى تعترض نجاح تصدير الفاكهة ودراسة الاسواق الخارجية المختلفة والانواع والاصناف التى تصلح للتصدير اليها، والتى تلقى رواجا فى تلك البلاد، ودراسة العبوات اللازمة المناسبة لكل محصول ولكل بلد، وبحث وسائل النقل البحرى وتنظيم وتشجيع الأسطول التجارى المصرى لإعداد الأمكنة المناسبة لتصدير الفاكهة ، وذلك لتقليل نسبة التالف أثناء الطريق ، كما ترى أيضاً تحسين وسائل النقل الداخلى وإعداد القطارات المجهزة بالطرق المختلفة للمحافظة على درجة جودة الثمار مدة الشحن خصوصاً الرسائل التى ستشحن من الوجه القبلى .

وترى أيضاً أن من سياسة التبصر الحد من استيراد الفاكهة منعاً لتسرب أموالنا للخارج إلا للضرورة القصوى مع اتباع سياسة التقشف حتى نتمكن بها من تصدير كميات من الفاكهة الناتجة محلياً إلى أن نصل بمرور السنين وبالتوسع المستمر فى زراعة الفاكهة إلى تغطية الكميات اللازمة التى تكفى استهلاكنا المحلى ، وفى الوقت نفسه نكون قد ثبتنا أقدامنا فى الأسواق الأجنبية ، ولا شك أن نشاطنا ونجاحنا فى التصدير سيكون من أهم العوامل التى تساعد الزراع على التوسع فى زراعة الفاكهة .

لذلك درست اللجنة إمكانيات التصدير لكل نوع من أنواع الفاكهة وكانت نتيجة دراستها كما يلى :

الموالح : إن أهم بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط التى اختصت فى تصدير البرتقال والبرقوق وغيره من الموالح للبلاد الأوربية هى أسبانيا واسرائيل وإيطاليا ، وإلى حد ما بلاد شمال أفريقيا كالجزائر وتونس ومراكش .

ومن المسلم به أن صنف اليوسفى البلدى الذى تنتجه مصر يمتاز عن أى صنف يوسفى آخر من حيث الصفات التجارية ، وهذا يسهل علينا منافسة هذه البلاد فى الأسواق الأوربية ، وكذلك يمتاز برتقالنا البلدى بصفات ممتازة من حيث الطعم والرائحة ووفرة العصير .

ولهذا نرى من الميسور جداً تصديرهما ، وقد قامت مصر فعلا بتصدير كميات تجارية منهما قبل الحرب الأخيرة فنالت نجاحا فى أسواق أوربا الوسطى وانجلترا لا سيما اليوسفى ، وقامت الحكومة من جانبها بدفع إعانات للمصدرين فصدرت مصر بنجاح كميات لا بأس بها من البرتقال البلدى واليوسفى وأنشأت الحكومة دارين للتعبئة كانت الأولى فى بنها والثانية فى الفيوم ، وكانت الحكومة بصدد إنشاء دار ثالثة ولكن ظروف الحرب الأخيرة حالت دون ذلك واستمرت حالة التصدير حتى رفعت الحكومة الإعانة وحدثت الحرب الأخيرة .

والمساحة الحالية من الموالح لا تكفى للاستهلاك المحلى ، فإذا أعيد التصدير على نطاق واسع وجبت زيادة هذه المساحات ، وقد ثبت أن الأشجار الحمضية تجود زراعتها على نطاق واسع فى جميع أنحاء القطر ، غير أنه نظراً لأن تكاليف إنتاج الموالح فى الوجه القبلى تقل كثيراً عن تكاليفها فى الوجه البحرى تبعاً لقلة انتشار الحشرات القشرية فى تلك المناطق إلى الآن فقد صار لزاما أن يكون التوسع فى المساحة التى ستزرع للتصدير بالوجه القبلى فى مديريات أسيوط وجرجا وقنا ، إذ يحتمل تصدير جزء منها إلى السودان و بلاد الشرق الأوسط .

وفضلا عن أن امتياز ثمار الموالح المصرية خصوصاً اليوسفى والجريب فروت مما يسهل علينا منافسة البلاد المصدرة لهذه الأنواع فإنه يجب استمرار الأبحاث التى تؤدى إلى إنتاج ثمار قليلة البذور من اليوسفى والبرتقال البلدى حتى لا تكون للبلاد الأخرى القدرة على منافستها . وتنضج ثمار الموالح فى مصر العليا مبكرة عنها

فى مصر الوسطى والوجه البحرى « اكتوبر » وفى هذا الشهر بالذات تكون الأسواق الخارجية خالية خلوا تاما من الثمار الحمضية حتى الواردة من نصف الكرة الجنوبى ، إذ تنتهى تقريباً فى سبتمبر ، أما فى بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط فإن الثمار لا تنضج فيها قبل آخر نوفمبر ، وعلى ذلك يمكن لمصر أن تصدرهما بأسعار عالية فى شهرى اكتوبر ونوفمبر دون منافسة تذكر .

وتعتبر الموالح من أهم أنواع الفاكهة التى يعتمد عليها فى التصدير ، ولهذا يجب العمل من الآن على دراسة الصعوبات التى تعترض قيام هذه الصناعة بمصر وتذليلها.

المانجو : من المقطوع به أن المساحة المنزرعة الآن من المانجو ليست كافية لسد حاجة الاستهلاك المحلى . ولما كانت المانجو المصرية ولا سيما المنتخبة من أفخر أصناف المانجو فى العالم ويمكن تصديرها فلا بد من تخصيص مساحات كبيرة فى الأراضى الرملية التى ستدخل فى برنامج الإصلاح لزراعتها وتصدير ثمارها ، على أنه يجب عمل الدعاية اللازمة لهذا الصنف من الفاكهة ، لأنها غير معروفة كثيراً فى البلاد الخارجية ، وقد نال المعروض منها فى المعارض التى أقيمت فى السنتين الأخيرتين بلندن استحساناً وإقبالا عظيمين ، كما أنه ليس لمصر منافس قريب فى تصدير هذا الصنف إلى أسواق أوربا وانجلترا ، ويجب البدء من الآن بإرسال رسائل تجريبية تجارية ، ودراسة الأسواق الأجنبية إلى أن يأتى الوقت الذى يصل فيه التوسع فى زراعة المانجو بحيث يسمح بتصدير كميات كبيرة منها ، فنكون قد مهدنا الطريق لنجاح تصدير هذا النوع من الفاكهة ، ولا يفوتنا أن ننوه بنجاح حفظ الثمار فى العلب بحالة طبيعية جيدة دفعت الأستاذ كروز خبير الصناعات الزراعية بجامعة كاليفورنيا إلى الإشادة بها وتقريره إمكان رواجها فى أسواق أوربا ونيويورك .

العنب : ينضج العنب فى مصر مبكراً عنه فى البلاد الأوربية بشهر على الأقل ، فتكون الأسواق الخارجية خالية منه من أوائل يونيه إلى أواخر يوليه ، وهذا جعل

تصديره فى هذه الفترة من كل سنة مضمون الرواج والنجاح . ولما كانت المساحة المنزرعة منه الآن لا تكفى الاستهلاك المحلى ، بدليل أن مصر استوردت حوالى ٣٥٠٠ طن سنة ١٩٥١ فلا بد من زيادة المساحة لسد حاجة الاستهلاك المحلى ، ثم زراعة مساحات جديدة للتصدير ، غير أنه كما سبق الذكر يجب البدء بإعداد وإرسال رسائل تجريبية على نطاق تجارى لأسواق أوربا من الآن لدراسة هذه الأسواق ولتعريف أهلها بالصنف المصرى حتى إذا ما زادت المساحة المنزرعة بمصر عن حاجة البلاد أمكن تصدير الزائد جميعه إلى الخارج دون ضياع وقت .

البلح : يعد البلح الصعيدى « السيوى » من أفخر أنواع البلح فى العالم، وتنتج البلاد من البلح أصنافاً أخرى ممتازة تصلح لاستهلاكها طازجة أو تجفيفها أو صناعة العجوة منها . ولما كان إكثار هذه الأصناف محدداً بعدد الفسائل الصالحة للنقل والإكثار فإن نجاحنا فى التوسع فى زراعتها لأجل التصدير يحتاج إلى سنين طويلة إلى أن تتمكن البلاد أولا من سد حاجتها من البلح المحفوظ أو الجاف أو العجوة التى ما زالت تستورد منها كميات كبيرة حتى اليوم .

وبما أن البلح السيوى ممتاز كما سبق ذكره ، وبما أنه سبق أن صدر إلى الخارج قبل الحرب الأخيرة على شكل تجارى بنجاح فإن اللجنة ترى ألا مانع من تصديره من الآن للافادة من أسعاره المرتفعة ولتثبيته فى الأسواق الأجنبية مع استيراد أصناف أقل جودة وأرخص سعراً من البلاد الأخرى .

الزيتون : فى استطاعة مصر أن تنتج الزيتون وزيته بكميات كبيرة تكفى الاستهلاك المحلى ، بل تزيد عليه ، ويمكن أن تصدر الفائض إلى أسواق البلاد التى تحتاج إليه ، ويرجع ارتفاع سعر هذا الصنف محلياً إلى عدم انتشار زراعته ، فإذا تم التوسع فى زراعته بسيوة والصحراء الغربية لأمكن إنتاج الزيتون والزيت بسعر يقل عن أسعار المستورد ويصبح من السهل جداً تصديرهما .

التسـويق :

ما زال جشع تجار الجملة من أهم العوامل السيئة التى تؤثر فى تسويق محاصيل الفاكهة ، بل فى إنتاجها، إذ احتكرتها فئة من هؤلاء التجار ، وقليل منهم من يلتزم الأمانة فى العمل الكبير الذى يؤديه ، لهذا كان التعامل مع أكثرهم فى أغلب الظروف جائراً على المنتج والمستهلك سواء بسواء .

ويلزم توجيه العناية الكافية للحد من تحكم تجار الفاكهة بما يكفل مصلحة المنتج والمستهلك ، ويمكن تلخيص أهم العوامل التى تساعد على تنظيم تسويق الفاكهة فيما يلى:

١ — تعميم أسواق الجملة المنظمة ، كسوق الفاكهة بالمناطق فى البلدان المختلفة على أن تزيد وزارة التجارة والصناعة عنايتها بتنظيم عمليات التداول لتلك الأسواق ومراقبة الأسعار للحد من تلاعب التجار .

٢ — توحيد العبوات لكل نوع من أنواع الفاكهة ، وتوحيد وزنها مع تحديد عدد الثمار فى كل عبوة ببعض الأنواع كالموالح والمانجو ، على أن توضح مواصفات كل درجة من كل نوع بالنسبة لحجم ثمارها وصفاتها التجارية الأخرى ودرجة نضجها ، ويلزم العمل على إنشاء دور صغيرة للتعبئة تقوم بإرشاد المزارعين إلى تعميم الأخذ بطرقها الصحيحة ليساعد ذلك على تكوين طائفة من العمال المتمرنين على هذه العملية يعتمد عليهم فى عملية تصدير الفاكهة .

٣ — يلزم أن يكون لمناطق إنتاج الفاكهة الأولوية فى إنشاء الطرق، وأن تقوم مصلحة السكة الحديد بتوصيل سوق الجملة بالفاكهة والخضر بروض الفرج والأسواق الأخرى فى البلاد المهمة بالطرق الحديدية الرئيسية توفيراً وتسهيلا لنقل محاصيل الفاكهة ، على أن تقوم المصلحة باتباع نظام التعريفة الموحدة لجميع مناطق الإنتاج ، وإعداد العربات اللازمة لنقل الفاكهة .

٤ — يقوم تجار الجملة الآن بتسليف صغار المنتجين والتجار والوسطاء ، وهذا يجعل

لهم سلطة التحكم فى التسويق ، وعلى ذلك ترى اللجنة تشجيع قيام الهيئات كالجمعيات التعاونية وخلافها بعملية التسليف ليكون ذلك من أهم العوامل التى تؤدى إلى المحافظة على صالح صغار المنتجين والحد من تحكم تجار الجملة فيهم .

٥ — إن من أهم الأسباب التى ينجم عنها فشل المنتجين أو الهيئات « شركات أو جمعيات » فى العمل بأسواق الجملة للفاكهة ، ومنافسة تجار الجملة الحالين هو عدم ضمان تحصيل حقوقهم من تجار التجزئة ، فمن الملاحظ أن جزءا كبيراً مما يباع إلى تجار التجزئة يباع بالأجل ، ويتبع التجار الحاليون طرقهم الخاصة فى تحصيل أثمانها منهم ، وهى طرق لا يمكن أن يتبعها المنتجون أو الهيئات فى سوق الجملة ، وهذا يعرض أموالهم للضياع ، وتقترح اللجنة إصدار تراخيص لتجار التجزئة للتحقق من شخصيتهم مع وضع الشروط اللازم توافرها فيهم ، كأن يكونوا من غير ذوى السوابق ونحو ذلك ، ووضعهم تحت الرقابة الصحية اللازمة منعاً لانتشار الامراض ، والعمل على قيام النقابات التى تضم أفراد هذه الطائفة لتنظيم عملهم وضمان حقوق تجار الجملة لديهم ، ثم إن دخول عناصر جديدة من المنتجين والهيئات والافراد سوق الجملة مما يساعد على تنظيم هذه الاسواق ، ويحد من تحكم تجار الجملة الحاليين فى المنتجين أو التجار الوسطاء هذا التحكم الذى تتسبب عنه أضرار بالغة بالمنتج بنوع خاص .

٦ — تحديد العمولة : إن العمولة الحالية تعتبر مرتفعة ويتحملها المنتج بأكملها إذ تتراوح نسبتها بين ٥ و ٧٪ من قيمة المحصول ، ويظهر ارتفاع تلك العمولة إذا ما حسبت على صافى إنتاج الفدان بعد خصم النفقات ، وذلك بخلاف العمولة التى حصلها تاجر الجملة من تجار التجزئة فى بعض أصناف الفاكهة ونفقات القبانة وخلافها .

٧ — التسعيرة :

(ا) يجب فرض التسعيرة بعد حساب نفقات الإنتاج والتسويق من قطف وتعبئة وثمن العبوات ومصاريف النقل لسوق الجمله ، وعمولة

البيع بعد حساب فائدة رأس المال المنصرف والمستغل ، على أن يحتسب ربح معقول للمنتج تشجيعاً له على الاستمرار والتوسع فى إنتاج الفاكهة ، وتعويضاً لما ينفقه فى السنين الأولى لإنشاء البستان ، ولما يتعرض له من خسائر فى بعض المحصول بسبب الظروف الجوية والآفات .

هذا مع ملاحظة أن زيادة التسعيرة مليما واحداً فى الأقة لا يؤثر على المستهلك إلا فى حدود بضعة قروش فى الموسم ، على حين أنه يعود على المنتج ببضعة جنيهات .

(ب) تعلن التسعيرة قبل موسم تسويق الثمار بوقت كاف منعاً للاشكالات التى تحدث بين المنتج والتجار الوسطاء ، ولعدم اضطراب الاسواق .

(ج) يلزم عمل تسعيرة للأشهر المختلفة فى موسم وجود الثمار بالاسواق ، وذلك لتعويض المنتج عن مصاريف المحافظة على المحصول وعن الفاقد والتالف فيتم بذلك تنظيم التسويق طول الموسم .

(د) يشترك فى لجان التسعيرة زراعيون مختصون فى زراعة الفاكهة وإنتاجها . حتى يمكن تحديد تكاليف الإنتاج على وجه الدقة ، وأن يؤخذ رأيهم فى التسعيرة النهائية .

مساحة المشاتل اللازمة للتوسع فى أصناف الفاكهة المختلفة

الصنف	المساحة بالفدان	عدد الأشجار اللازمة	متوسط إنتاج الفدان بالكيلو جرام	عدد الأمتار اللازمة من المشاتل
الموالح	٥٠ر٠٠٠	٨ر٥٠٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٨٥٠
العنب	٢٥ر٠٠٠	٢٥ر٠٠٠ر٠٠٠	١٢ر٠٠٠	٢ر١٠٠
الموز	٨ر٠٠٠	٢ر٤٠٠ر٠٠٠	٤ر٠٠٠	٦٠٠
المانجو	١٠ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠		
الزيتون	١٠ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	١٦٠
النخيل	٢٠ر٠٠٠	١ر٦٠٠ر٠٠٠	٨ر٠٠٠	٨٠٠
الرمان	٥٠٠	٨٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٦
الكمثرى	٢ر٠٠٠	٣٤٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٣٤
البرقوق والخوخ والمشمش	١ر٠٠٠	١٧٥ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٧
الجوافه	٥ر٠٠٠			
أصناف أخرى	٥٠٠	٨٥ر٠٠٠	٨ر٥٠٠	١٠
المجموع	١٣٢ر٠٠٠	٣٩ر٧٧٠ر٠٠٠		٤٥٧٧

إن لجنة الفاكهة التى وضعت هذا التقرير شكلت على الوجه الآتى وعقدت تسع جلسات خلال شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٥٣ :

(ا) وزارة الزراعة (مصلحة البساتين) :

الدكتور يوسف ميلاد ، مدير عام مصلحة البساتين ، الأستاذ منير بطرس ، مدير قسم الخدمة الإقليمية ، الدكتور محمد بهجت ، كبير الإخصائيين لقسم البحوث . الأستاذ على صادق ، مدير قسم محطات التجارب والمشاتل ، الدكتور أحمد حامد النشرتى ، رئيس البحوث بقسم البحوث .

(ب) وزارة المعارف : الأستاذ محمد سيد أحمد ، مراقب التعليم الزراعى

(ج) الجامعات : الأستاذ أحمد حلمى ، الدكتور أمجد نافع ، الدكتور محمد مهدى العزونى (من كلية الزراعة بجامعة القاهرة) ، الدكتور حسن بغدادى (من كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية .

(د) كبار الزراع : السيد عبد المجيد رضوان ، السيد على الشيشينى ، السيد مرعى أحمد مرعى .